اللواء
الاثنين 21 03-2011 العدد 13130
7

رئيس الهيئة الناظمة بالإنابة عماد حب اللّٰه في حديث لـ «اللواء»: الأوضاع السياسية وتبدّل الحكومات وراء تأخير تطوّر قطاع الإتصالات

أين أصبحنا من اعتماد الخدمات الالكترونية؟ أين هي الحكومة الالكترونية؟ أين أصبح التعليم الالكتروني والصحة عن بعد؟ أين نحن في مجال الاتصالات والمعلومات؟ هل سنبقى تحت رحمة الاقتصاد الريعي والمقاولات والاعتماد على العائدات السياحية والخدمات المصرفية أم سننتقل إلى اقتصاد المعرفة والمعلومات؟.

علامات استفهام تحلّق في العالم الافتراضي تنتظر الإجابة، لا بل تنتظر التطبيق للخروج من عنق الزجاجة التي فرضتها الأوضاع السياسية.

العقبات كثيرة، والمعوقات كبيرة، الا أن القيّمين في قطاع الاتصالات يعتبرون أن خطوة الألف ميل بدأت وإن كانت متأخرة.

فالحزمة العريضة وتوسيع السعات في شبكات الاتصال ومشروع الالياف الضوئية بدأت تبصر النور وخلال السنوات الثلاث المقبلة سيتم تأمين ما لا يقل عن ١٠ ميغا لكل مواطن بحسب ما أكده رئيس الهيئة الناظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله الذي رأى في حديث خاص لـ «اللواء» أن الظروف السياسية التي مرت بها البلاد كانت السبب الرئيسي وراء تراجع مستوى لبنان في تقديم الخدمات للجمهور مطالباً بضرورة اعتماد سياسة طويلة الأمد تستمر بالرغم من تبدّل الوزراء واستلامهم لحقيبة الاتصالات كما ان اشراك القطاع الخاص في جذب الاستثمارات سيساهم في الانتقال بلبنان نحو عصر جديد قائم على المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.

حب الله متحدثاً لـ «اللواء» (تصوير: سمير المصري)

نفط لبنان

التزمت الحكومات السابقة بإيلاء قطاع الاتصالات أهمية بالغة نظراً للعائدات المرتفعة التي يدرها على الخزينة، إذ اطلقت عليه عبارة «نفط لبنان»، ولا شك أن هذه الرؤية للقطاع كانت السبب الأوّل في إيقاف تطوّره بحسب ما عبّر عنه حب الله الذي أشار إلى ان هذه الرؤية تعد جريمة اقتصادية وخطيئة وطنية كونها اوقفت تطوّر القطاع وأهدرت الفرص وأطفأت محرك القطاعات الاقتصادية الأخرى وجمدت نموها، متسائلاً: اين هو حق المواطن بخدمة الحزمة العريضة؟ الحكومة الالكترونية؟ التعلم عن بعد؟ الخدمات المصرفية الالكترونية الأمنية؟.

من جهة أخرى، ساهمت هذه الرؤية بجعل التسعيرة مرتفعة، إذ يعتبر لبنان الأغلى نسبياً بين محيطه الإقليمي.

وعزا حب الله أسباب ارتفاع الأسعار إلى أنه بالإضافة إلى الرؤية الحكومية للقطاع بأنه «نفط لبنان» أو «البقرة الحلوب» فهناك أسباب أخرى لا تقل أهمية ساهمت برفع التسعيرة منها: السياسة الضريبية والوضع التنافسي الغائب، بالإضافة إلى السياسة الضريبية المعتمدة (٦٠٪ من التكلفة الضريبية) اثرت سلباً على الأسعار من جهة، وجودة الخدمة من جهة أخرى.

لإشراك القطاع الخاص جذبا للإستثمارات

واعتبر حب الله أن الآلية الصحيحة لخفض الأسعار تأتي عن طريق الشروع في تنفيذ سياسة لفتح السوق امام المنافسة وتشجيعها مما يؤدي، وفق لدراسة اعدتها الهيئة، إلى زيادة معدل نفاذ الخدمات من ٧٠٪ إلى ما يزيد من ١٠٠٪ وخفض معدل متوسط الفاتورة الشهرية العائد للمستخدم ARPU بنسبة ٥٠٪.

مجمل العائدات لقطاع الاتصالات للعام ٢٠١٠ هي ٢,١ مليار دولار (من دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة TVA موزعة على الشكل التالي:

عائدات خليوية: ١,٤٣٣ مليون دولار.
عائدات الانترنت: ١٠٠ مليون دولار.
عائدات الهاتف الثابت: ٥٥٠ مليون دولار.

أين الحزمة العريضة؟

سؤال يتبادر إلى ذهن المعنيين والمهتمين بقطاع الاتصالات والمواطنين، لماذا لم تطبق حتى الآن الحزمة العريضة، ولماذا لم يتم توسيع السعات في شبكات الاتصال، هل الأسباب سياسية أم تقنية؟.

ردّ حب الله على هذه الأسئلة شارحاً أسباب التأخير فقال: تعتبر الحزمة العريضة من أولويات الهيئة، حيث اعدت منذ حوالى السنتين مشروعاً يتضمن رؤيتها لتطبيق الحزمة العريضة بالإضافة إلى كافة الدراسات، والمواصفات الفنية وأنواع التراخيص المتوجب إصدارها، ولكن للأسف لم يتم اعتماد هذا المشروع من الوزراء السابقين نتيجة لأسباب متعددة منها التقلبات السياسية والوضع الحكومي في السنوات الأخيرة.

كما أن غياب الرؤية الاقتصادية واضحة المعالم للحكومات المتعاقبة تلحظ محورية قطاع الاتصالات والمعلوماتية بالإضافة إلى عدم وجود سياسة واضحة وثابتة صادرة عن مجلس الوزراء لقطاع الاتصالات والمعلومات، لذا فان مسؤولية التأخير هي نتيجة الوضع الحكومي مجتمعاً.

واضاف: «يتضح أن أسباب التأخير لا تتعلق بالتقنيات التكنولوجية ولابامكانات لبنان التكنولوجية والتقنية، بل تعود أسباب التأخير إلى الاوضاع السياسية التي عصفت وتعصف بالبلاد».

نظرة الهيئة!

كيف تنظر إلى مستوى القطاع محلياً واقليمياً؟ وهل إن لبنان بلغ مستوى عال في تقديم الخدمات؟ يبدو أن لبنان الرائد في خدمات الانترنت والتكنولوجيا لم يصل إلى مستوى الدول الأولى في تقديم هذه الخدمة للجمهور، إذ حل لبنان في المرتبة الاخيرة بين ١٨٦ دولة بحسب ما أكدته شركة Speed Test.net العالمية التي قامت بدراسة نشرتها عن معدل سرعات الانترنت في ١٨٦ بلداً حل فيها لبنان في المرتبة الأخيرة.

وتعليقاً على هذا التقرير قال حب الله:

أن هذا التقرير وغيره من التقارير يعتبر وصمة سوداء على صدر لبنان الذي كان دوماً السبّاق في مجالات متعددة، وأولها الاتصالات والمعلوماتية، ولا يمكن للبنان أن يتابع بالوتيرة نفسها.

وتابع: «بات لبنان متأخراً جداً عن العديد من الدول العربية، لا سيما في معدلات النفاذ ومروحة الخدمات وجودتها والاسعار، إذ أن معدل سعر الدقيقة للخطوط مسبقة الدفع Postpaid واللاحقة Prepaid هو الأعلى بين كافة الدول العربية.

كما أن معدل متوسط الفاتورة الشهرية العائد للمستخدم ARPU هو الأعلى (٤٣ دولاراً) من المعدل الوسطي بين الدول العربية (١٤ دولاراً)، كما أن لبنان يحتل المرتبة الخامسة عربياً في معدل نفاذ خدمات DSL.

اضاف: لذا باشرت الوزارة – لتخطي هذا الواقع – بطرح العديد من المشاريع للتنفيذ، والتي من شأنها زيادة سرعة وصول الخدمة إلى الجمهور، والبدء برفع مرتبة لبنان إقليمياً ودولياً ومنها:

– مشروع الالياف الضوئية (٤٠٠٠ كلم، ١٠٠٠ نقطة لتقديم خدمات UDSL، ربط ٣٠٠ سنترال بواسطة كوابل الالياف الضوئية).

– مشروع خدمات الجيل الثالث (تركيب ١٦٠٠ محطة)، مما يمكن شبكات الاتصالات الخليوية من تقديم باقة متنوعة من الخدمات الحديثة وبسرعات عالية، حوالى (٧ MBPS).

– مشروع زيادة السعات الدولية عبر ١٢٠ GBPS (كابل قدموس بحري) و٢١٠ GBPS – IMEWE معتبراً أن هذه الخطوات التي تعمل عليها الوزارة هي جيدة في مرحلة العشرة آلاف ميل من الألياف الضوئية وتأمين الخدمات.

المنجز والمنتظر

من جهة أخرى، وفي معرض رده على عمل الهيئة الرقابي، فقد أجاب حب الله: «لقد خوّل قانون الاتصالات الهيئة المنظمة للاتصالات ان تمارس دوراً تنظيمياً ورقابياً واستشارياً للقطاع، إذ تقوم الهيئة على سبيل المثال لا الحصر بـ:

– ضمان حقوق المستهلك ومحاربة الاحتكار.
– مراقبة ممارسات الاحتكار والاسعار.
– مكافحة ظاهرة السوق السوداء.
– إصدار التراخيص التي من خلالها تحدد حقوق وموجبات مقدمي الخدمات.
– تحديد معايير تقنية لجودة الاتصالات ومراقبة تطبيقها والالتزام بها من قبل جميع مقدمي خدمات الاتصالات.
– وضع نظام لحماية شؤون المستهلكين وتلقي الشكاوى.
– مكافحة التشويش والتداخل على كافة الموجات اللاسلكية.

وفي ما يختص بالمعوقات التي تقف حجر عثرة امام قيام الهيئة بكافة المهام الموكلة إليها، فقد أوضح حب الله «إن لبنان حديث العهد بالهيئات المنظمة والمستقلة مالياً وإدارياً حيث تمارس الهيئة صلاحياتها التنظيمية والرقابية والاستشارية بعيداً عن سلطات الوصاية والتجاذبات السياسية والضغط المادي، وهذا ما جعل الهيئة والمواطن يعانيا من هرم المؤسسات وتشابك الصلاحيات».

وأضاف «لا شك في أن الوضع الحكومي أدى إلى عدم اكتمال انتقال المسؤوليات إلى الهيئة (إدارة الترقيم والترابط، منح التراخيص لا سيما تراخيص الحزمة العريضة)، مما ساهم في الحد من ممارسة صلاحياتها ومهامها المنصوص عليها في القانون».

بحلول ٢٠١٥ سيتم تأمين ١٠ ميغا لكل مواطن

وتابع «انه وعلى رغم ذلك كلّه، فقد قامت الهيئة بوضع رؤية شاملة ومخطط عام لقطاع الاتصالات بما فيه مخطط تقديم خدمات الحزمة العريضة، وأقرت الكثير من الانظمة».

وأكّد حب الله استمرار قيام الهيئة بأعمالها في مراقبة جودة الخدمة ومكافحة التشويش والتداخل على الموجات اللاسلكية وحماية شؤون المستهلكين من جهة، ومساعدة الوزارة بكل ما تحتاجه في اطلاق المشاريع (الألياف البصرية، خدمات الجيل الثالث وزيادة السعات الدولية)، وذلك بالاعتماد على كادرها التشغيلي بالإضافة إلى الهبات والمساعدات الدولية بحق المواطن بالحصول على افضل الخدمات في مجال الاتصالات.

لسياسة طويلة الأمد

ورأى حب الله أن التقلبات الحكومية وعدم الاستقرار الوزاري تنعكس سلباً على القطاع، وعلى قدرته بالنهوض وجذب الاستثمارات، مشيراً إلى أهمية اللجوء لاعتماد سياسة واضحة طويلة الأمد من قبل الدولة تكون قابلة للاستمرار مع إضافة بعض التعديلات الطفيفة غير الجوهرية بحيث تتلاءم في حال تم تغيير الوزراء وتولي وزراء جدد للحقيبة، معتبراً أن هذه الطريقة هي أحد أبرز المفاتيح الرئيسية لتطوير القطاع والنهوض به سريعاً إلى مستويات عالية إقليمياً ودولياً.

اما في ما خص علاقة الهيئة بالوزارة، فقد أكّد حب الله أن الهيئة دائماً على علاقة مميزة بالوزارة، وهي دائماً تسير بخط متوازن في تنفيذ كافة المشاريع التي تخدم الصالح العام، وتسيير عمل هذا المرفق الحيوي في الاقتصاد اللبناني، متمنياً أن يعمل المعنيون في الدولة معاً لتحقيق كافة المشاريع الحيوية التي تساهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطن اللبناني.

بلقيس عبد الرضا

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"